S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2940
16 September 1990

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY

SEP 17 1990

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاحد ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ٣/١٥

الرئيس : السيد فورونتسوف	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الاعضاء :	
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد فلوريان
زائير	السيد لوكابو خابوجي انزاجي
الصين	السيد جن يونغجيان
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيدة راسي
كندا	السيد فورتييه
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رجالي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هاناي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ٣/١٥

اقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/21755)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة (S/21756)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة (S/21757)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للدانمرك لدى الامم المتحدة (S/21758)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة (S/21759)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/21760)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائمة بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الامم المتحدة (S/21761)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للنمسا لدى الامم المتحدة (S/21762)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الامم المتحدة (S/21763)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة (S/21764)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لهولندا لدى الامم المتحدة (S/21765)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لليونان لدى الامم المتحدة (S/21766)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لايرلندا لدى الامم المتحدة (S/21767)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة (S/21768)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للنرويج لدى الامم المتحدة (S/21769)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة (S/21770)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة (S/21771)

رسالة مؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الامم المتحدة (S/21773)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): اود ان ابلغ اعضاء المجلس بانني تلقيت رسائل من الممثلين الدائمين لايطاليا والعراق والكويت يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، ان أدعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون ان يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد قدرت (العراق) والسيد ابو الحسن (الكويت) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد تراكسلير (ايطاليا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع المجلس استجابة للطلبات الواردة في الرسائل المؤرخة ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ والموجهة من : الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21755) ؛ والممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21756) ؛ والممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21757) ؛ والممثل الدائم للدانمرك لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21758) ؛ والممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21759) ؛ والممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21760) ؛ والقائمة بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغلندا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21761) ؛ والقائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للنمسا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21762) ؛ والممثل الدائم لهنغاريا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21763) ؛ والممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21764) ؛ والممثل الدائم لهولندا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21765) ؛ والممثل الدائم لليونان لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21766) ؛ والممثل الدائم لايرلندا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21767) ؛ والممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21768) ؛ والممثل الدائم للنرويج لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21769) ؛ والممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21770) ؛ والممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21771) ؛ والممثل الدائم للكسمبرغ لدى الامم المتحدة ، الوثيقة (S/21773) .

كذلك معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21774 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من زائير ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

وأفهم أن مجلس الامن مستعد للمضي بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . ما لم أسمع اعتراضا ، ساطرح مشروع القرار للتصويت الآن . وبما أننا اتفقنا على أنه يمكن للاعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت القيام بذلك ، سأعطي الكلمة لهؤلاء الاعضاء الراغبين في ذلك .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلبت فرنسا عقد المجلس بشكل فوري من أجل النظر دون إبطاء في الاحداث ذات الخطورة البالغة التي وقعت في الكويت . والواقع ان العراق في الايام الاخيرة قد انتهك القانون الدولي واتفاقيتي فيينا المعنيتين بالعلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية وذلك باقتحامه المقرات الدبلوماسية لبضعة بلدان وبعضها من أعضاء المجلس ، ونقل موظفين دبلوماسيين واشخاص غير متمتعين بالحصانة الدبلوماسية منها .

في مقر السفير الفرنسي ، ألقى الجيش العراقي القبض على أربعة من الرعايا الفرنسيين الموجودين هناك ، وهم الملحق العسكري وثلاثة أشخاص غير متمتعين بالحصانة الدبلوماسية . ولئن أفرج عن ملحقنا العسكري ، فإن الرعايا الفرنسيين الثلاثة الآخرين قد انضموا إلى الاجانب العديدين الرهائن في العراق والكويت .

والحكومة الفرنسية قد اتخذت فعلا عددا من الخطوات على الصعيد الوطني . ونرى أن هذا عمل عراقي عدواني جديد لا يطاق وهو موجه عن طريق بعض أعضاء المجتمع الدولي إلى المجتمع الدولي بأسره . وذلك يضاعف عدوان العراق الاولي على الكويت والعدوان الثاني المتمثل في أخذ عدة آلاف من شتى الجنسيات رهائن . وهدف هذه الاعمال الاخيرة واضح . فعن طريق الاعتداء على البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ، يهدف العراق إلى اختفاء تلك الدولة .

ومجلسنا ، كما فعل بعد العملين العدوانيين السابقين ، ينبغي أن يعمل بقوة وسرعة ، وذلك بأن يدين بقوة الانتهاكات التي لا يمكن السماح بها والتي ارتكبت توا وبأن يطالب العراق بالإفراج الفوري ليس عن الاشخاص المختطفين حديثا فحسب بل عن جميع الرعايا الاجانب المأخوذين رهينة .

وينبغي أن نكفل نجاح الاستراتيجية التي اختارها المجتمع الدولي واقصد الحظر . لذلك من الضروري التذكير بأن الحظر ينبغي أن يحترم احتراما دقيقا وان يرصد تنفيذه بكل يقظة تحقيقا لذلك الهدف .

واخيرا ينبغي أن نرسل للعراق تحذيرا واضحا مفاده انه نظرا لرفضه المستمر الامتثال لقرارات مجلس الامن فإن المجتمع الدولي مصر على اتخاذ تدابير اخرى .

وفرنسا ، التي عملت ، منذ بداية الازمة ، في إطار الامم المتحدة ، تأمل أن يمتثل العراق أخيرا لإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها عن طريق قرارات مجلسنا . لذلك من الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في الوقوف بقوة ضد جميع الانشطة الجديدة التي ارتكبها العراق بما يتنافى مع القانون الدولي وقرارات المجلس . وبالتالي ندعو أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار المعروض عليهم .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضمت كندا إلى عدد من البلدان الاخرى في طلب عقد هذا الاجتماع الفوري لمجلس الامن . وقرارنا بالقيام بذلك قد اقتضته الانتهاكات الصارخة المستمرة للقانون الدولي من جانب حكومة العراق . إن الاقتحام غير الشرعي لمقر السفير الكندي في الكويت بالامس واحتجاز دبلوماسي كندي وعدد من زملائه الدبلوماسيين أمران مرفوضان رفضا قاطعا تاما ، ويعدان دليلا جديدا على ازدراء العراق المستمر لقرارات هذا المجلس وخاصة القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

ويسرنا أن المجتمع الدولي الممثل هنا في مجلس الامن ، وبالتأييد الفعال للعديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي ناشدت اتخاذ إجراء عاجل ، سيتكلم بشكل حاسم وعازم . ولا يخالجنا شك في أن الامر سيكون كذلك ، إن مشروع القرار الذي

سنعتمده بعد قليل واضح ولا يمكن أن يكون هناك خلاف على تفسيره . وبعبارات مؤكدة سندين الاعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية والاشخاص الدبلوماسيين في العراق ، وكذلك اختطاف الرعايا الاجانب الذين كانوا موجودين في هذه المقار . وسنطالب بالإفراج الفوري عنهم وكذلك الإفراج عن سائر الرعايا المحتجزين .

(تكلم بالفرنسية)

للمرة السابعة منذ ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ يجتمع مجلسنا على نحو عاجل لكي يتيح للمجتمع الدولي أن يعرب عن سخطه وإدانته للعراق . ومع ذلك فإننا نطالب مرة أخرى العراق بالامتثال الفوري غير المشروط لالتزاماته الدولية . كما نطالبه بأن يحمي ويكفل سلامة الاشخاص الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ، حيث أنه ملتزم بهذا بموجب الاتفاقيات الدولية التي هو طرف فيها .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

إن هذا المجلس ، باتخاذه هذا الصباح مشروع القرار السابع بشأن الحالة بين العراق والكويت منذ غزو العراق الوحشي للكويت في بداية آب/اغسطس ، يرسي ، مرة أخرى ، معايير السلوك التي ينبغي للعراق أن يلتزم بها إذا كان يرغب في استئناف مكانه باعتباره عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي . وتأمل كندا بإخلاص أن يقوم العراق الآن بما هو مدعو إلى القيام به - بل ما ينبغي له القيام به . إن تقاعسه عن القيام بذلك على نحو سليم ودون إبطاء لن يكون من شأنه إلّا اتخاذ إجراء جديد من جانب هذا المجلس ، الملتزم بتحمل مسؤولياته بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) أعلن المجلس الضم المزعوم للكويت باطلا ولاغيا . وتعد حملة العراق التي تلت ذلك لإغلاق البعثات الدبلوماسية في الكويت بالقوة انتهاكا لاتفاقية فيينا وتحديا لقرارات المجلس .

إن انتهاك حرمة السفارة الفرنسية والمقيمين فيها ليس إلاّ أحدث أمثلة تجاهل العراق التام لالتزاماته الدولية وأكثر تلك الامثلة جدية . والحصانة الدبلوماسية قد تكون أقدم مكونات القانون العرفي الدولي ، وهي لا توجد لراحة الدبلوماسيين الشخصية بل لتمكينهم من الاضطلاع بأعمالهم الهامة لحماية مواطنيهم والمساعدة على حسم المنازعات الدولية بالطرق السلمية . والمجتمع الدولي برمته قد انتفع على مرّ القرون من الالتزام بهذا المفهوم .

والعراق بمعاملته للمواطنين الاجانب ، بيّن انه لا يهتم بالوفاء بالتزاماته الدولية إزاء سلامتهم ، وبغزوه للكويت أبدى أنه لا يهتم بالحل السلمي للمنازعات . ولهذا لم يكن من المستغرب ، بل إنه من المؤسف تماما ، أن العراق كان يحاول ، على مرّ الأسابيع الماضية ، طرد الدبلوماسيين الاجانب بالقوة من الكويت عن طريق قطع المياه والكهرباء والهاتف عنهم ومحاصرة القوات لسفاراتهم . وقد أجبر بعض الدبلوماسيين على المغادرة ، ولكن كثيرا منهم بقي لحفظ مصالح رعاياه . وتشيد حكومة بلدي بشجاعة العاملين في سلكها الدبلوماسي الذين بقوا في مناصبهم في تلك الظروف العصيبة وبتصميمهم ، وتشيد بالمثل بدبلوماسيي الدول الاخرى الذين تصرفوا بالمثل .

لقد اتخذ العراق الآن خطوة أخرى منتهكا بها التزاماته الدولية . فقد اقتحمت القوات العراقية عددا من المقار الدبلوماسية في مدينة الكويت وخطفت دبلوماسيين ومواطنين أجانب آخرين كانوا يقيمون فيها . وقد أُفرج عن بعضهم ولم يفرج عن البعض الآخر .

ومشروع القرار المعروض على المجلس يدين هذا الإجراء العراقي الاخير . والادانة لازمة ولكنها ليست إلاّ خطوة أولى . ولهذا نحن عازمون على أن نكفل أن تنتهي بسرعة

(السير ديفيد هاناي ، المملكة المتحدة)

المشاورات التي نلتزم بها بحكم الفقرة ٦ من مشروع القرار المعروض على المجلس التي تدعو الى اتخاذ تدابير أخرى لمواجهة انتهاكات العراق المستمرة لالتزاماته الدولية وقرارات مجلس الامن ، وأن تقود تلك المشاورات الى تكثيف الضغوط لارغام العراق على الامتثال لقرارات هذا المجلس .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستؤيد ماليزيا اعتماد مشروع القرار من أجل الصالح العام في التدليل على تعزيز الهدف المشترك لمجلس الامن وهو أن تكون هناك استجابة جماعية لكل الاعمال المترتبة على هذا التصرف العدواني الذي ارتكب في ٢ آب/أغسطس . إن الاعمال التي تنتهك حصانة بعثات دبلوماسية معينة في الكويت وحرمتها تتطلب ردا سريعا وحاسما . ولما كانت هذه الاعمال تترتب أساسا على هذا العمل الاصلي الذي ارتكب في ٢ آب/أغسطس ، فإنها تفسر بانها اعمال عدوانية .

والتفسير القائل بأن هذه الاعمال لم ترتكب ضد بعثات دبلوماسية بحجة أن مركزها قد تغير تفسير غير مقبول بجلاء . فهذه البعثات التي عزمت على البقاء في الكويت في مواجهة المخاطر والتضحيات ترسل رسالة دولية قوية تقول إن سيادة الكويت لا تزال قائمة وسليمة ومعترفا بها .

وتفسر ماليزيا أهمية الفقرة ٦ من المنطوق باعتبارها تصميما جماعيا على مواصلة القيام بالعمل من خلال مجلس الامن وليس بطريقة فردية . وترى أيضا أن هدف الفقرة ٦ يؤكد عزما قويا ، إلاّ أنه من الواضح أن هذا العزم لا يستدعي استخدام المزيد من القوة في هذه المرحلة .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة ، ايسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا .

أثناء أزمة الخليج انتهك العراق فعلا العديد من القواعد القديمة التي لا نزاع فيها للقانون الدولي وسلوك الدول . وطوال الاسابيع القليلة الاخيرة ازداد القلق على مصير الدبلوماسيين الاجانب في الكويت . وقد صعّد العراق الآن اعماله

متجاهلا تجاهلاً تاماً لالتزاماته وللقانون العرفي الدولي واتفاقيتي فيينا المعنيتين بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، والعراق طرف فيها .

لقد بدأت سلسلة الاحداث من إعلان العراق غير الشرعي عن ضم الكويت ، الذي تبعته مطالبته بإغلاق السفارات والمكاتب القنصلية الاجنبية في الكويت وإصدار اوامره للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بالانتقال الى بغداد . وازداد الضغط بعد ذلك على السفارات والمكاتب القنصلية العديدة التي ظلت مفتوحة . وقطعت المياه والكهرباء واستخدمت القوات العسكرية لمنع حرية تحرك الافراد المحميين ولمواصلة التهديد باستخدام القوة .

وكان آخر أعمال العراق استخدام القوة ضد الاشخاص المحميين . وانتهاك القوات المسلحة العراقية للحصانات الدبلوماسية والقنصلية يتناقض تناقضا صارخا مع الالتزامات الدولية للعراق ، كما أن نطاقه والطريقة المتعمدة التي تم بها لم يسبق لها مثيل أيضا في التاريخ الحديث . وحماية الافراد الدبلوماسيين والقنصليين وحرمة مقارهم من أقدم وأوضح قواعد القانون الدولي . هذه القواعد تحظى أيضا باهمية فائقة في الشريعة الاسلامية وممارستها . والعراق ، بانتهاكه لها ، قرّر أن يواصل تجاهله للرأي العام العالمي والتقاليد الثقافية التي يدعي أنه يمثلها .

إن دول الشمال تدين الاعمال التي قام بها العراق في الآونة الاخيرة بصفتها غير شرعية ولا مبرر لها . ولكن دول الشمال تعي تماما أن للازمة جوانب عديدة اخرى . فضم الكويت لم ينته . ومصير آلاف الاجانب لا يزال في خطر . والتهديد بالحرب حقيقة واقعة . وآخر أعمال العراق جزء من المأساة الكاملة ، إلاّ أن أهميته تكمن في توضيح المدى الذي يمكن أن يذهب إليه العراق في انتهاكه لأهم قواعد السلوك الدولي .

وأود أن أشير الى أن مجلس الامن قد اختار الحظر كأداة سياسية لمواجهة الازمة بهدف تحقيق حل سلمي للحالة الخطيرة . ولهذا كان من الاساسي الامتثال التام للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

السيد لوكابو خابوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أشار وفدي يوم الخميس الماضي في المجلس إلى أن العراق قد أبدى خلال أزمة الخليج ازدراء تاما لمجلس الامن وقراراته وبالتالي للمجتمع الدولي في مجموعه .

إن العراق ، باعتداءاته على البعثات الدبلوماسية والافراد الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ، يتجاهل الالتزامات التي قطعها على نفسه بحرية عندما انضم إلى اتفاقيتي فيينا المعنيتين بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمؤرختين في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٣ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ . وبذلك يكون العراق قد خرج على نظام القانون ولجأ إلى نظام القوة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج .

وفيما يتعلق بالاتفاقيتين الآنفتي الذكر ، تعتقد زائير أن هذين المكينن القانونيين يشكلان ضمانا لنظام العلاقات بين الدول ولاحترامها . ويؤكد وفد بلادي من جديد ايمانه بمراعاة مبادئ القانون ، ويرفض رفضا قاطعا انتهاكها . ولهذا ، شاركت بلادي ، زائير ، في تقديم مشروع القرار المعروض للتصويت ، وسنصوت تأييدا له . وهذا يمثل رد زائير على كل تدابير التخويف والاستفزاز التي يتخذها العراق إزاء المجتمع الدولي .

السيد جن يونفجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن الاقتحام غير الشرعي لمقار سفارات بعض الدول في الكويت واحتجاز موظفيها ومعاملتهم بقسوة أصابت نفوسنا بصدمة . ويعد هذا العمل الذي قام به العراق انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية فيينا المعنية بالعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا المعنية بالعلاقات القنصلية ، وكذلك قراري مجلس الامن ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) . لقد أدى هذا العمل إلى زيادة تعقيد الحالة المتدهورة بالفعل في الخليج وتفاقمها . وإننا ندعو حكومة العراق بقوة أن توقف على الفور هذه الاعمال وأن تتجنب القيام بالمزيد منها ، وأن تفي بالتزاماتها الدولية وأن تضمن سلامة البعثات الدبلوماسية وموظفيها في الكويت لكي يتسنى لهذه البعثات الاضطلاع بوظائفها العادية . واستنادا إلى هذا الموقف سنصوت تأييدا لمشروع القرار .

لقد أُجبر الرعايا الاجانب ، بما في ذلك مئات الالاف من الرعايا الآسيويين ، على البقاء في العراق والكويت في الآونة الاخيرة . واثارت محنتهم قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، اتخذ مجلس الامن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) بشان إرسال المواد الغذائية إلى العراق والكويت لظروف انسانية ، كما اصدرت اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بيانا بهذا الشان . إن هؤلاء الرعايا الاجانب ، في رايها ، أبرياء ليس من المفروض أن يتضرروا بهذه العقوبات . ويتحمل العراق ، بمقتضى القانون الدولي ، مسؤولية ضمان حقوقهم ومصالحهم . وتؤيد الصين التدابير المناسبة التي تتخذها البلدان المعنية بهدف حماية رعاياها . ونامل ان تنفذ حكومة العراق قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وان تتعاون بالكامل مع البلدان والمنظمات الدولية المعنية للتخفيف من معاناة هؤلاء الرعايا الاجانب وتسهيل التوصل إلى حل سليم لهذه المشكلة .

لقد اتخذ مجلس الامن بالفعل العديد من القرارات . ومن اللازم توفير فترة زمنية معينة كيما تسفر هذه القرارات عن نتائج مفيدة بغية التوصل إلى تسوية سياسية للازمة الراهنة في الخليج . وما فتئت الصين تعتقد بضرورة أن تحل أزمة الخليج حلا سياسيا بالوسائل السلمية . ونعتقد أن ذلك طريقة فعّالة لإقرار السلم في الخليج في وقت مبكر . وإن لصيغة "اتخاذ تدابير محددة إضافية" الواردة في مشروع القرار متضمنات واسعة أكثر مما ينبغي وقد لا تساعد الجهود التي تبذلها كل الاطراف من أجل إيجاد تسوية سياسية . ولذلك ، فإننا نعرب عن تحفظنا في هذا الصدد .

السيد ايت (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن المجلس ، باعتماده مشروع القرار المعروض عليه ، سيكون قد اتخذ قراره السابع بإدانة العراق . وهذا يدل على إصرار المجتمع الدولي على الاستمرار في بذل الجهود من إجل حمل العراق على الحوار .

لقد قال ساشا غيتري ما يلي :

"إذا ما بدا الانسجام على زوجين فهذا يعني أن كل شيء على ما يرام" .

فمادام مجلس الامن مستمرا في إدانة العراق ومناشدته التفهم ومادام مستمرا في حث الامين العام على أن يضطلع بدور فذلك يعني اننا لا نزال في سلم - السلم سبب وجود الامم المتحدة ذاته .

منذ ٣ آب/اغسطس ينتهك العراق باستمرار القانون الدولي ، وهو ، بانتهاكه في هذه الحالة بالذات لاتفاقية فيينا التي صادق عليها ، يثبت مرة أخرى ازدراءه لالتزاماته الدولية .

ومن جانبنا ، نرى أن من واجب مجلس الامن أن يتصرف بحزم وأن يدين العراق مرة اخرى . وفي هذا الصدد ، من الجدير بالذكر أن المجلس عندما اتخذ القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) قد رفض بالإجماع ضم العراق للكويت . ويرى بلدي ضرورة حل كل المشاكل الناشئة عن هذا الضم في إطار الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن . ويتعين على العراق أن يضمن حماية كل الموظفين العاملين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية في العراق والكويت المحتلة .

ولهذه الاسباب ، اشترك وفدي في تقديم مشروع القرار الذي يؤكد من جديد الالتزامات التي يتعين على العراق الوفاء بها طبقا لاحكام القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول . ويتيح مشروع القرار هذا للعراق فرصة إضافية للتراجع عن ضم الكويت . وقد أومى بعض الرؤساء العرب باتخاذ هذا السبيل . ويخشى وفدي أن يؤدي رفض العراق المستمر للامتثال لقرارات مجلس الامن إلى تصعيد خطير لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى خرق السلم .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى انتهك العراق قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي . فبالإضافة إلى قيام القوات العراقية الخاصة بانتهاكات مثل حرمان البعثات الدبلوماسية في الكويت من الغذاء والماء وغيرها من الخدمات ارتكبت الآن جرائم أخرى مثل اقتحام المقار الدبلوماسية واختطاف الملحق العسكري الفرنسي وثلاثة مواطنين فرنسيين ونهب منزل اثنتين من المواطنات الفلبينيات ومعاملتهما بقسوة .

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

إن الجرائم التي ترتكبها السلطات العراقية ليست احداثا عشوائية كما يؤكد ذلك اقتحام المقار الدبلوماسية البلجيكية والكندية والهولندية واحتجاز موظف قنصلية أمريكي معتمد في بغداد . إن مهمة هؤلاء الدبلوماسيين تتمثل على الاقل في حماية مواطنيهم الذين يتعرضون إلى السجن والمضايقات والتجويع . وقد أكد العراق ، باعتدائه على البعثات الدبلوماسية ، تفضيله لاستخدام القوة على الطرق الدبلوماسية والمفاوضات . وهذا السبيل الذي اختاره العراق يهدد قدرة مجلس الامن واعضائه على أن يحاولوا بالوسائل الدبلوماسية النزاع الذي أثاره العراق منذ غزوه للكويت .

(السيد بيكرينغ ، الولايات المتحدة الامريكية)

وفي هذه الليلة تعين على هذا المجلس أن يرد بسرعة على هذا الانتهاك الجديد . ولكن هذا القرار لا يعفي أعضاء المجلس من التزاماتهم باتخاذ خطوات ملموسة . ففي أبكر وقت ممكن ، في الغد إن أمكن ، يجب علينا أن نتخذ تدابير ملموسة بموجب الفصل السابع من الميثاق لمواجهة استمرار انتهاك العراق للميثاق ولقرارات المجلس وللقانون الدولي . ويرحب وفدي بقرار المجلس باتخاذ هذه الخطوات وبالتزام أعضاء المجلس بالقيام بذلك على وجه السرعة . وعلى جميع الدول واجب جلي ، كما تأكد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وتأكد مرة أخرى في الفقرة ٥ من مشروع القرار هذا ، بأن تبلغ عن أي إخفاق في الامتثال للقرارات التي اتخذها المجلس نتيجة لانتهاكات العراق .

وكما ثبت من طرد العراق للمواطنين الكويتيين من دولة الكويت في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة ، فإن جرائم العنف العراقية لا تزال مستمرة . ويترتب على أعضاء المجلس واجب خاص يتمثل في إبقاء الانتباه العالمي مركزا على تصرف العراق واتخاذ التدابير المحددة لاستعادة السلم والأمن الدوليين . وسيقوم وفد الولايات المتحدة بدوره في هذا الشأن .

السيد فلوريان (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدت رومانيا اتخاذ القرارات ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ (١٩٩٠) ، بشأن البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" ، ودعت إلى تنفيذها الفوري وغير المشروط . وبنفس الروح واتساقا مع نفس الموقف تعبّر رومانيا عن تأييدها التام لمشروع القرار الذي سنعتمده هذا الصباح .

نحن نشاطر الشواغل التي عبرت عنها وفود أخرى هنا بشأن العواقب السلبية لانتهاك العراق للحصانات والامتيازات الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت . والأعمال التي ارتكبت ضد بعض السفارات في الكويت تشكل انتهاكا صارخا للمبادئ والقواعد الاساسية للقانون الدبلوماسي والقانون الدولي عموما .

ورومانيا بصفتها بلدا تأثر تأثرا عميقا بالاحداث في منطقة الخليج ، قد عبرت فور ظهور هذه المشكلة عن وجهة نظرها في الأعمال التي ارتكبتها السلطات العراقية ضد

البعثات القنصلية والدبلوماسية في الكويت . وقد تقدمت الحكومة الرومانية بنداء في تلك المناسبة باحترام مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا وخاصة القانون الدبلوماسي . وقد ذكر وزير خارجية رومانيا في ذلك الوقت انه لا يعتزم أن يغلق السفارة الرومانية في الكويت . وبجلاء جعلنا موقفنا معروفا فيما يتصل بالقرار اللاشرعي للسلطات العراقية بإغلاق السفارات الأجنبية في الكويت . وفي الوقت الذي لا تزال فيه سفارتنا في الكويت تؤدي وظائفها ، فإننا استرعينا الانتباه إلى موقفنا القوي المناهض للتدابير التي اتخذتها السلطات العراقية ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت . وفي ظل هذه الظروف المتفاقمة التي فرضتها سلطات الاحتلال العسكرية العراقية في الكويت ، قرر وزير الخارجية الرومانية لأسباب إنسانية ترحيل موظفي السفارة الرومانية الموجودين في الكويت . وهذا القرار لا يؤثر مطلقا على استمرارية العلاقات الدبلوماسية بين رومانيا والكويت . إن أنشطة السفارة الرومانية في الكويت ستستأنف حال توفر الظروف الملائمة للعمل والحياة للموظفين الدبلوماسيين .

كما ينبغي أن نؤكد على المسؤولية التامة التي تقع على عاتق العراق عن عواقب التدابير المتخذة ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية . ومن وجهة النظر الأعم ، يود وفدي أن يُذكّر بأن رومانيا تتمسك بانسحاب القوات العسكرية العراقية دون إبطاء إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليا بين البلدين وباستعادة الحكومة الشرعية في الكويت . وفي الوقت ذاته ، نعتقد أن جميع الدول ينبغي أن تعمل في إتساق دقيق مع المبادئ المقبولة عالميا للقانون الدولي . ومن المتحتم على جميع الدول أن تتحلى بالاعتدال والشعور بالمسؤولية وألّا تقوم بأي إجراء من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة . فأي تصعيد جديد للقوة من شأنه أن يزيد من صعوبة تسوية الحالة التي تتسم فعلا بخطورة كبيرة .

وما يلزم الآن هو اللجوء إلى العمل السياسي وإبقاء الحوار مفتوحا على الدوام .

وأخيرا ، يكرر وفدي التعبير عن موقفه الذي قدم رسميا إلى المجلس في مذكرته المؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها بلدي نتيجة

لتنفيذ الجزاءات ضد العراق ، فإن رومانيا ستلتزم التزاما صارما بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وستنفذها تنفيذا تاما ، وكذلك القرار الذي سنعتمده في هذا الصباح .

السيد بينيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تود حكومتي أن تعبر عن قلقها العميق إزاء الاحداث الجديدة التي ينظر فيها المجلس هذا الصباح . من أي ناحية من النواحي ليس هذا حدثا اتفاقيا ، بل هو حدث متعمد ومُفْضٍ إلى زيادة التصعيد في منطقة الخليج . وبالرغم من أن مجلس الامن يؤكد من جديد في القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) بأن ضم العراق للكويت لاغ وباطل ، ويطلب من حكومة العراق إلغاء أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب حصانة موظفيها ، والامتناع عن القيام بأي أعمال من هذا النوع في المستقبل ، فإن الحكومة العراقية لم تمتثل لهذا القرار . بل على النقيض من ذلك فقد أدت إلى تفاقم الحالة .

وتنضم كولومبيا إلى احتجاج وإدانة المجتمع الدولي ، اللذين يتضمنان رسالة قاطعة إلى السلطات العراقية بأن تكف عن أعمال المضايقة التي تقوم بها وبأن تمتثل دون شرط لمطالب مجلس الامن . ويعتقد وفدي أن على العراق بصفته الدولة القائمة بالغزو أن يكفل أمن كل بعثة دبلوماسية وقنصلية ، وكذلك موظفيها ، وفقا للقواعد والاعراف الدولية التي تحكم ممارسة مهنة الدبلوماسية النبيلة والتاريخية . وكنا نفضل لو لم ترد الإشارة الواردة في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار ، لان الميثاق يحدد بوضوح التزام الدول الاعضاء في المنظمة بأن تقبل القرارات التي يتخذها المجلس وبأن تمتثل لها ، وكذلك واجبها في أن تفي بتعهداتها بحسن نية ، مقتنعين بأننا بهذه الطريقة وحدها نتمشى مع المبدأ المعترف به عالميا والذي أدخل إلى الميثاق بناء على مبادرة من كولومبيا . ومع ذلك ، إزاء الحقائق الماثلة أمامنا اليوم والانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الإنسان للسكان الكويتيين في انتهاك سافر لاتفاقية جنيف الرابعة ، نعتقد أن تقديم هذه المعايير في الفقرة ٥ من المنطوق يؤكد على التزام المجتمع الدولي بإيجاد حل سريع لهذه الازمة .

علاوة على ذلك ، فإننا مقتنعون بأن مجلس الامن قادر على اتخاذ تدابير جديدة اضطلاعا بمسؤوليته الاساسية المتمثلة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وبالتالي ، فان الفقرة ٦ من مشروع القرار ليست الا تكرارا لا حاجة اليه . الا أن ذلك لا يمثل عائقا أمام تأييد حكومتي للنص المقترح من قبل وفد فرنسا والمقدم من قبل عدد من أعضاء المجلس وسنصوت تأييدا لمشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

لا تزال الأزمة الناشئة عن احتلال العراق لدولة الكويت وضمها اليه تثير الاهتمام البالغ لدى مجلس الامن . وعلى الرغم من استمرار هذه الازمة بلا هوادة فإنه يتعين حلها بالطرق السياسية والدبلوماسية . ويصر المجتمع الدولي على ضرورة وفاء العراق بالتزاماته بموجب ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن ذات الصلة التي يجب على العراق ، بوصفه عضوا في المنظمة ، تطبيقها ، وكذلك بموجب الصكوك القانونية الدولية الاخرى التي يشترك العراق طرفا فيها .

وفي الوقت ذاته ، لا تزال الانباء الواردة من المنطقة تثير بالغ القلق والخوف . فالاعمال التي قامت بها السلطات العراقية مؤخرا في حق موظفي السفارة الفرنسية والعديد من السفارات الاخرى في الكويت يدل على استمرار العراق في تجاهل ارادة المجتمع الدولي ورفضه وقف الاعمال غير الشرعية ضد المقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت . وتشكل هذه الاعمال انتهاكا صارخا للمبادئ والقواعد الاساسية التي تنظم العلاقات بين الدول المتحضرة وبصفة خاصة لاحكام قرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) الذي تلتزم العراق بموجبه بعدم عرقلة أنشطة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

إن جميعنا هنا على هذه الطاولة دبلوماسيون ، ونحن ندرك جميعا أن كرامة الدول ومصالحها تقتضي الاحترام الكامل لممثليها الدبلوماسيين . وإن اي انتهاك للبعثات الدبلوماسية وموظفيها - وحتى حرمانهم من الحصانة والقدرة على الاضطلاع

بمهامهم والتزاماتهم - قد اعتبر منذ الايام الاولى للتمدن اعتداء على شرف الدول التي يمثلها هؤلاء الدبلوماسيون وحقوقها السيادية .

ولذلك ، فإننا نؤيد الاحكام الواردة في مشروع القرار ونشاطر الادانة المشروعة التي تعرب عنها هذه الاحكام للاعمال التي قام بها العراق مؤخرا . وسنصوت تأييدا لمشروع القرار .

ومن حقنا أن نتوقع أن تذعن حكومة العراق أخيرا الى مطالب مجلس الامن ومبدأ الانسحاب الفوري والكامل للقوات العراقية من دولة الكويت حتى يتسنى استعادة سيادة تلك الدولة واستقلالها ووحدتها الاقليمية . ويجب أن يدرك العراق أن مجلس الامن ، باعتماده مشروع القرار المعروض عليه ، سيصدر تحذيرا صارما للعراق بأن عدم مراعاته الميثاق سيحدو بالمجلس الى اتخاذ تدابير اضافية ترمي الى ضمان التنفيذ غير المشروط لمقرراته والاعراب عن ارادة المجتمع الدولي الذي يعلن بعزم أن العدوان لا يمكن أن يؤتي ثمارا وهو قطعا لن يؤتي ثمارا .

ويأمل الاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن بلدان أخرى ، في أن تسود الحكمة والشعور بالمسؤولية في العراق وبالتالي أن يتم التوصل الى حل الازمة .

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الامن .

أطرح الآن مشروع القرار S/21774 للتصويت .

اجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا ، وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٦٦٧ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا)(ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في البداية ، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لوفد فرنسا على الموقف الذي اتخذه اثناء المفاوضات التي أدت الى القرار الذي اتخذناه للتو وعلى استعداده الى ايجاد صياغة توفيقية تحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس .

إلاّ أنه يتحتم علي القول إن القرار الذي اتخذناه للتو يتضمن ، للاسف ، بعض العناصر التي يجب أن أدلي بملاحظاتي حولها . وقبل كل شيء ، يؤكد النص من جديد بعض القرارات التي لم يتغير موقفنا ازاءها نتيجة التصويت الذي قمنا به توا . وهذا التصويت ينبغي ألا يفسر على أنه تغيير في موقفنا . فنحن نرى أن القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ، كما أننا نرى أن القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) الذي اتخذ قبل يومين ينطوي على نهج ومعايير تشوبها اللاإنسانية .

وكان وفدي يحبذ استخدام عبارات مختلفة في بعض الفقرات الواردة في النص الذي اعتمدناه توا ، ولا سيما فيما يتعلق بالاشارة الى أعمال عدوانية ، يبدو لنا أنها مبالغ فيها حيث أنها لم تستخدم حتى في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي يشير الى غزو العراق للكويت . كما اننا نشعر بالقلق ازاء الفقرة ٦ التي قد تلمح الى امكانية استخدام بعض الدول لاحكامها في زيادة تفاقم النزاع والاصرار على القيام بعمل عسكري .

ونأسف لأنه لم ترد إشارة في هذا النص الى ضرورة مواصلة بذل الجهود لايجاد حل سلمي للصراع . كما نأسف لأنه لم يرد ذكر المسؤولية والمهمة اللتين يمكن بل وينبغي أن يقوم بهما الأمين العام فيما يتصل بالبعثات الدبلوماسية في الكويت .

ومع ذلك فقد قرّر وفدي أن يصوّت لصالح هذا القرار لاننا نوافق على العناصر الرئيسية في جزء المنطوق . ونعتبر من غير المقبول بتاتاً الأعمال التي تنتهك حرمة أراضي البعثات الدبلوماسية وموظفيها في الكويت .

وتعتبر كوبا أن احترام قراري مجلس الأمن ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) وتنفيذهما تنفيذا تاماً ضرورة حتمية .

وينبغي أن يُفهم تصويتنا ايضا على أنه تعبير عن الصداقة والاحترام لفرنسا وكندا وغيرهما من الدول التي كان موظفوها الدبلوماسيون وبعثاتها الدبلوماسية عرضة للاعمال والاحداث التي لا يمكن لكوبا إلاّ أن ترفضها .

السيد تاديس (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في أخطر آثار الاحتلال العراقي للكويت - ألا وهو انتهاك حرمة بعض البعثات الاجنبية في مدينة الكويت المحتلة .

إن الأعمال التي قامت بها العراق ، في انتهاك للقواعد الاساسية التي تحكم البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، لا تكشف عن تحدي العراق للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن فحسب وإنما تشكل ايضا محاولة أخرى لترسيخ العراق لضمها للكويت . وإذ تقع هذه الاحداث في حين لا يزال المجتمع الدولي يعبر عن قلقه العميق إزاء محنة السكان المدنيين في الكويت وسلامة المواطنين من البلدان الثالثة ، فإن من شانها أن تزيد تفاقم الحالة المتأزمة أصلا .

وإذ تستمر هذه الاعمال اللامشروعة في تحدي واختبار ارادة مجلس الأمن - بل والمجتمع الدولي - فمن الملائم تماما أن يتصرف المجلس بشأن هذه المسألة الحاسمة بأسرع طريقة ممكنة .

إننا ننظر الى اتخاذ القرار ٦٦٧ (١٩٩٠) ، باعتباره خطوة مبدئية لمواجهة الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها العراق ضد البعثات الدبلوماسية في الكويت المحتلة . وبما أن الاحداث التي نظرنا فيها ليست حالات منعزلة ، فإن القرار الذي اتخذناه لتونا ليس إلاّ رد فعل أولي إزاء هذه الحالة الخطيرة . ولهذا فإننا على اقتناع بأن المجلس سيجري المزيد من المشاورات بشأن هذا الموضوع بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لإجبار العراق على الامتثال لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ، وكفالة التزام العراق الصارم بقواعد القانون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستمع المجلس الآن الى بيانات أخرى .

أدعو ممثل ايطاليا الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد تراكسلير (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يدرك المجلس فإن ايطاليا وغيرها من البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية كذلك قد طلبت عقد هذه الجلسة الفورية لمجلس الأمن ، دعماً للطلب الذي قدمته فرنسا . وإذ فعلنا ذلك ، فإن ايطاليا وغيرها من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تتصرف اثراء لما للقرارات العديدة التي اتخذها وزراؤها ، وفي أحد هذه القرارات ، على وجه الخصوص ، يرد ما يلي :

"إن أي محاولة للإضرار بأمن مواطني أية دولة من المجموعة الأوروبية تعتبر إساءة خطيرة موجهة ضد المجموعة وجميع دولها الأعضاء وتؤدي الى استجابة متحدة من المجموعة برمتها" .

ويترتب على هذا أن الإساءة ضد السفارة الفرنسية تعتبر إساءة موجهة ضد جميع أعضاء المجموعة الأوروبية .

والدول الاثنتا عشرة تدرك تماما المعاناة التي سببتها لمئات الآلاف من البشر سياسات السيد صدام حسين التي تقوم على غزو وتصفية دولة مستقلة وذات سيادة . بل إنه من المعروف تماما أن المجموعة والدول الأعضاء فيها قد استجابت على الفور لمحنة

هؤلاء الناس ولا تزال حتى اليوم تقدم المعونة السخية لهؤلاء الذين اصبحوا بلا مأوى من جراء سياسات السيد صدام حسين .

ولكن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية لا يمكنها ، في ذات الوقت ، أن تتجاهل انتهاكات القواعد الاساسية للعلاقات المتحضرة التي ترتكبها العراق . ففي المقام الاول ، انتهكت العراق الحقوق الاساسية للمقيمين الاجانب داخل العراق نفسها وفي الكويت ؛ ثم تدخلت السلطات العراقية في أعمال وحياة وبقاء السفارات الاجنبية في الكويت ؛ واخيرا ، هاجمت هذه السفارات فعلياً ، ومن اسباب وجود هذه السفارات حماية رعاياها . وهذه الإساءة بالذات تستحق من وجهة نظرنا استجابة فورية ، لانها تؤثر على اسس التفاعل بين الامم .

ومؤخرا حاول الرئيس صدام حسين أن يستفرد العراق بصفتها مهد الحضارة ، من ايام حمورابي ، المشرّع الكبير . ونحن لا ندعي أن تاريخنا يعود الى هذه الفترة السحيقة . ولكننا نريد منه أن يحترم بعض الاتفاقيات التي أُبرمت فيما بعد ذلك بكثير ، وبعض القواعد المسلكية التي تتبع مؤخرا ، بما في ذلك اتفاقيات فيينا ، لانها في الحقيقة هي جذور بقاء هذه المنظمة ووجود هذا المبنى . إن قدرتنا على مخاطبتكم ، سيدي الرئيس ، والاستماع الى الدول الاخرى ، واحترام وجهة نظر الآخرين يتوقف كله على احترام جميع أعضاء المجتمع الدولي لبعض قواعد السلوك .

ولهذا ترى ايطاليا أن العمل الذي قامت به العراق ضد السفارات في الكويت يجب الرد عليه ليس من جانب فرادى البلدان التي اقترفت الاساءة ضدها فحسب ، وإنما من جانب المجتمع الدولي برمته ، كما هو ممثل في مجلس الامن - لان عمل العراق يشكل إساءة ضد المجتمع الدولي باسره .

ولهذه الاسباب ، تؤيد ايطاليا تاييدا تاما التدابير الواردة في القرار ٦٦٧ (١٩٩٠) ، الذي أُعتمد للتو . وبصفة خاصة ، نوافق بإخلاص على الفقرة ٥ ، التي تطالب العراق باحترام قرارات المجلس السابقة . ولكن إذا لم يحدث ذلك ، فنحن على استعداد لتأييد الاجراءات الاخرى التي قد يتخذها المجلس وفقا للفقرة ٦ من القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت .

السيد أبو الحسن (الكويت) : مرة أخرى نضطر للاجتماع في ساعة غير معتادة ، ولمناقشة وضع غير عادي ناتج عن استمرار عدوان عراقي واحتلاله للكويت ، احتلال وقف العالم كله ضده وقفة ثابتة . وتم عزل العراق بموجبه عزلة تامة عن العالم المتحضر .

تطور اليوم هو حلقة جديدة في سلسلة مستمرة من الممارسات اللاأخلاقية والخارجة عن القانون التي ترتكبها سلطة الاحتلال وقواته الغازية . لقد انتهكت سلطة الاحتلال العراقية بموجبه ليس فقط حرمة مسكن وحصانة دبلوماسي ، بل انتهكت سيادة دولة وقدسية نظام عام ارتضته الدول المتحضرة لها ميثاقا ، واقصد بذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

وأمام هذا التطور الجديد ، فقد أصدر مجلس وزراء دولة الكويت في جلسته التي عقدها يوم أمس السبت بيانا ، وأقرأ عليكم نصه :

"تابع مجلس الوزراء بعميق القلق والاستهجان الاجراءات الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال العراقية الغاشمة ضد الدبلوماسيين العاملين في السفارات الأجنبية المعتمدة في دولة الكويت بما يشكل خرقا فاضحا لاتفاقية فيينا بشأن الحصانات المقررة للدبلوماسيين ، واخلالا بالاحترام الواجب لهم . كما يدين ما قامت به القوات العراقية المحتلة من انتهاك لحرمة السفارات باقتحامها بالقوة .

"ومجلس الوزراء ، إذ يأسف لتعرض السلك الدبلوماسي في دولة الكويت لمثل هذه الاعمال الوحشية الهمجية ، فإنه يناشد المجتمع الدولي أن يقف بثبات ومسؤولية ويضع حدا لهذه الممارسات ، ممارسات النظام العراقي المعتدي الذي يعمل بشراسة لتقويض النظام الدولي والقضاء على قواعد الشرعية الدولية ."

إن حادث الاعتداء على حرمة السفارات في الكويت إنما هو امتداد لحادث اعتداء العراق على السفارة الكويتية في بغداد والقبض على السفير وعائلته وأعضاء السفارة

وعوائلهم وإلقائهم في السجن حتى الآن . كما هو امتداد لكل الأعمال والجرائم ضد الانسانية التي ترتكبها القوة العراقية الغازية يوميا في الكويت وضد أبنائها وسكانها الابرياء . إن مثل هذه الافعال إنما تستحق من مجلس الامن أشد الإدانة ، والاستعداد بالعزم لاتخاذ مزيد من الخطوات ضد العدوان العراقي .

إن التصرف العراقي هذا انما هو نتيجة لاستمرار الاحتلال ، وبالتالي فإن مجلس الامن مدعو للتركيز على إنهاء الاحتلال لتنتهي نتائجه ، ومدعو لتضييق الخناق بكل السبل الممكنة والوسائل المتاحة وبدون تمييز لإرغام العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن وسحب قواته من كامل التراب الكويتي وإتاحة الفرصة للشرعية الكويتية كي تعود لتقود مسيرة الخير في الكويت .

وني أكرر مرة أخرى تقدير حكومة الكويت الكبير لجميع الدول التي تحملت كل العناء والمصاعب المفروضة عليها من القوة الغازية العراقية وأبقت سفاراتها مفتوحة حتى الآن في الكويت . كما أننا نعبّر لمجلس الامن الموقر عن تقديرنا لإصراره أن يعالج موضوع العدوان والاحتلال العراقي بهذه الدرجة العالية من الجدية والمسؤولية والعزم على تطبيق مواد الميثاق وصولا الى إرغام العراق على قبول قرار مجلس الامن . إن المجلس بذلك يضع الحصن الذي سيحمي السلام العالمي ، فله من شعب وحكومة الكويت أعظم التقدير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي ممثل العراق الكلمة .

السيد قدرت (العراق) : إن مجلس الامن عندما يتبنى القرار تلو القرار بهذه السرعة غير الاعتيادية في فرض العقوبات والحصار ضد شعب العراق ومنع الأغذية والادوية عنه ، والذي يتنافى مع ابسط القواعد والحقوق الانسانية ، كان حرياً بالمجلس ان يعمل ، وبمثل هذه السرعة والحماس ، على تطبيق كل القرارات الصادرة منه حول القضية الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة والتي احتقرتها السلطات الصهيونية وضربت بها عرض الحائط طيلة السنوات الماضية ولم يحرك المجلس ساكنا حولها .

إن الاخبار التي رُوجت عما يسمى باقتحام مقر دبلوماسي فرنسي ومقرات دبلوماسية سابقة تابعة لدول غربية أخرى في محافظة الكويت لا أساس لها من الصحة إطلاقا . فالتعليمات الصادرة الى السلطات المحلية في محافظة الكويت واضحة جدا وتقضي بعدم دخول هذه المقرات برغم أنها لم تعد مقرات دبلوماسية منذ ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

إن ما حدث هو أن فرنسيا كان يعمل مستشارا في السفارة الفرنسية سابقا في الكويت وُجد في بيت خاص يعود الى أحد أفراد الاسرة الحاكمة السابقة ، وبعد التعرف على هويته تم إيصاله الى مبنى سفارة فرنسا سابقا ولم يتعرض لاي شيء يستحق الذكر .

ومن الواضح تماما أن الاجراءات التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية اليوم ليس لها أي مسوّغ . والذي يراقب الساحة السياسية الفرنسية يقدر بأن الحكومة الفرنسية كانت خلال الآونة الاخيرة تبحث عن ذريعة لتصعيد الموقف ولتبرير سياستها الاستعمارية العدوانية المرتبطة كليا بالسياسة الامريكية بهدف قمع أي نقد لهذه السياسة داخل فرنسا ، من خلال إثارة أجواء مشحونة مفتعلة .

إن العراق الذي احتفظ بعلاقات صداقة طويلة مع فرنسا لم يقم بأي عمل يسيء لا الى الحكومة الفرنسية ولا الى الشعب الفرنسي ولا الى الافراد الفرنسيين المقيمين في العراق ، علما بأن العراق قرر السماح للفرنسيين من المرضى وكبار السن بمغادرة العراق اعتبارا من الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر الحالي .

إن الحكومة الفرنسية تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد المفتعل وما يترتب عليه من نتائج . والعراق ، كما هو معروف لدى الجميع ، يلتزم بموقف دقيق ويراعي أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بالنسبة للسفارات والدبلوماسيين المقيمين في العراق . وحتى في مدينة الكويت يراعي العراق الاعتبارات الانسانية الى أقصى حد يتفق مع الامن والنظام والقانون .

بناء على ذلك ، يبدو واضحا أن هذا القرار الذي تتخذونه قرار مجحف، لن يخدم أبدا محاولات حل المشكلة بالطرق السلمية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد . وساتوخى الإيجاز .

الوقائع لا تحتاج الى تعليق . والحقائق لا يمكن إخفاؤها . إن المجلس أعطى رده ، وقد أدان على وجه الصواب وبالإجماع العمل العدواني الجديد الذي ارتكبه العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا الى آخر متكلم في هذه الجلسة .

وبهذا يكون مجلس الامن قد انتهى من المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج على جدول اعماله . وسيبقي المسالة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ٣/٣٥